

أكثر من 22 وسيلة إتصال للإبلاغ عن خطر أو جريمة الأمن العام يعرّز الشرطة المجتمعية تمثيلاً للأمن

اطلق مصطلح الشرطة المجتمعية عالمياً على استراتيجيا امنية - اجتماعية تتضمن مجموعة من الاجراءات الهادفة الى تعزيز التعاون والتكامل بين المواطن والشرطة في مواجهة كل انواع الجرائم، لاسيما الحديثة منها، كتلك التي تطاول المواطن مثلاً عبر هاتفه او كمبيوتره الشخصي، داخل منزله او في عمله، حيث لا وجود للشرطة ولا يعلم بها احد سواه

يضم لبنان على ارضه اكثر من 7 ملايين مواطن لبناني واجنبي. في المقابل، فان مجموع عديد المؤسسات الامنية اللبنانية مجتمعة لا يتجاوز 150 الفا. واقع يستحيل معه تخصيص رجل امن لكل مواطن كي يحميه. بالتالي، ان المصلحة الوطنية العليا توجب، بخاصة في هذه الظروف العصيبة، تعاون المواطنين مع الشرطة تحقيقاً لأمنهم الشخصي وامن مجتمعهم والوطن ككل. "الشرطة المجتمعية" هو عنوان البحث الذي اعده رئيس شعبة الاستقصاء والتحقيق في دائرة الامن عام جبل لبنان الثانية في المديرية العامة للامن العام الرائد دياب القعقور في مناسبة ترقبته من رتبة نقيب الى رائد.

"الامن العام" التقته في مكتبه، واجرت معه حواراً حول موضوع بحثه.

■ متى بدأ اعتماد مفهوم الشرطة المجتمعية عالمياً؟

□ مفهوم الشرطة المجتمعية بدأ في التبلور عالمياً خلال سبعينات القرن الماضي وثمانيناته، عقب تطور مفهوم العولمة وما رافقها من ثورة تكنولوجية هائلة افرزت انواعاً جديدة من الجرائم كالجرائم الالكترونية وسواها من الجرائم الخفية اذا جاز التعبير. ظهر هذا المفهوم اولاً في اميركا ثم امتد الى اوروبا، ومن ثم الى دول عربية كقطر وابطوطني ولبنان وسواها. ما يجدر توضيحه في هذا السياق، هو ان تسمية الجهة التي تعنى بتنفيذ مهام الشرطة المجتمعية تختلف بين دولة واخرى. على سبيل المثال، تعتمد تسمية الشرطة المجتمعية في اميركا وبريطانيا واوستراليا وسويسرا وغيرها، بينما تعتمد في فرنسا تسمية شرطة الجوار "Police de proximité"، وفي اميركا اللاتينية تسمية

■ ما الاهداف الرئيسية للشرطة المجتمعية؟

□ لاستراتيجيا الشرطة المجتمعية، محلياً وعالمياً، جملة من الاهداف ابرزها:

1- تعزيز الثقة بين افراد المجتمع وجهاز الشرطة، وخلق روح الثقة والاحترام المتبادل والتعاون بينهما، على اعتبار ان الشرطة تعمل لحفظ امن المواطنين وسلامة ممتلكاتهم، لا لممارسة السلطة عليهم.

2- تطوير اطر ووسائل التواصل بينهما.

3- تحسين خدمات الشرطة المقدمة الى افراد المجتمع، وتبسيط اجراءاتها قدر المستطاع قانوناً.

4- نشر الثقافة الامنية والوعي الاجتماعي، وتنمية روح المشاركة والمسؤولية الكاملة بين المواطنين والشرطة في مواجهة كل الاخطار والجرائم.

5- التعاون بين الشرطة وكل الادارات والمؤسسات الرسمية، ومنظمات المجتمع المدني وهيئاته، المحلية والدولية، لنشر الوعي ومساعدة الضحايا والابلاغ عن الجرائم. كل ذلك بهدف تعاون المواطنين والشرطة في مواجهة الجرائم كافة، كذلك العمل على تعزيز حقوق الانسان وتطوير المجتمع عموماً.

■ اي مواضيع قمت بمعالجتها في شكل معمق ضمن البحث؟

□ تضمن البحث دراسات معمقة في مختلف الشؤون القانونية، الاجتماعية، النفسية، وكذلك

التقنية ذات الصلة باستراتيجيا الشرطة المجتمعية ووسائلها واهدافها. من تلك المواضيع، نذكر نشأة مفهوم الشرطة المجتمعية، تعريفها، اهم النظريات والاراء والدراسات في العالم، اشكال ووسائل تطبيقها عملياً، الاطر القانونية، النفسية والاجتماعية للشرطة المجتمعية، الشراكة مع المجتمع بكل فئاته، اقليمية عمل الشرطة، نماذج وتجارب طبقت في مختلف دول اميركا اوروبا ودول عربية لاسيما في قطر وابطوطني، تجربة وسائل تطبيق استراتيجيا الشرطة المجتمعية في لبنان من المديرية العامة للامن العام، اهمية العلاقة المتينة بين المجتمع المدني والامن العام.

■ اي اطار قانوني يري تعاون المواطنين مع الشرطة في سياق الشرطة المجتمعية؟

□ هناك مقولة شعبية يرددها كثر مفادها ان كل مواطن خفير. هذه المقولة صحيحة بالكامل من الناحية القانونية، والدليل على ذلك ان المادة 398 من قانون العقوبات اللبناني الصادر بالمرسوم الاشتراعي رقم 340 تاريخ 1 آذار 1943 نصت حرفياً: "كل لبناني علم بجناية على امن الدولة ولم ينبئ بها السلطة العامة في الحال، عوقب بالحبس من سنة الى ثلاث سنوات وبالمنع من الحقوق المدنية". كما ان المادة 28 من قانون اصول المحاكمات الجزائية الصادر تحت الرقم 328 في تاريخ 2 آب 2001، نصت حرفياً: "على كل شخص شاهد اعتداء على الامن العام او على سلامة الانسان او حياته او ملكه ان يخبر بذلك النائب العام الاستئنائي او احد مساعديه التابع له محل وقوع الجريمة او محل القاء القبض على مرتكبها او محل اقامته. ان امتنع دون عذر مشروع عن الاخبار فيلاحق امام القاضي المنفرد الجزائي التابع له محل وقوع الجريمة ويعاقب



رئيس شعبة الاستقصاء والتحقيق في دائرة امن عام جبل لبنان الثانية الرائد دياب القعقور.

الخاص بالامن العام وهو (general-security.gov.lb) الذي يتضمن العديد من الخدمات من ضمنها الابلاغ عن اي خطر او جريمة، استحداث حساب Twitter خاص بالامن العام، ويحمل اسم (DGSG_Security) @ الامن العام اللبناني). استحداث حساب Facebook يحمل اسم (Lebanese General Security) او المديرية العامة للامن العام اللبناني. اضافة الى العديد من وسائل الاتصال والتواصل الاخرى المستحدثة، بموازة الوسائل الموجودة اصلاً، كارقام الهواتف المخصصة للإبلاغ عن اي خطر او لتقديم شكوى وما الى هنالك من وسائل. المديرية العامة للامن العام تضع اليوم اكثر من 22 وسيلة اتصال وتواصل هاتفية او الكترونية في خدمة المواطنين للإبلاغ في اي وقت ومن اي مكان، عن اي خطر او جريمة لكي تتم معالجة الموضوع من قبلها وفقاً للاطر القانونية.

■ ماذا على صعيد التعاون مع المجتمع المدني؟

□ تشير على سبيل المثال، الى ان المديرية العامة للامن العام استحدثت عام 2016 دائرة حقوق الانسان والمنظمات والهجرة. تعنى الدائرة بمعالجة كل انواع ملفات حقوق الانسان ومتابعتها كمكافحة الاتجار بالبشر، عمالة الاطفال غير القانونية، الهجرة غير الشرعية، التعامل مع التقارير الدولية الخاصة بحقوق الانسان وسواها من الملفات، بشكل مباشر او من خلال التنسيق مع المنظمات والهيئات والجمعيات المحلية والدولية ومع المؤسسات الرسمية المعنية. وقد بينت الاحصاءات انها تستقبل وتتابع وتعالج ما يتراوح بين 1100 الى 1500 حالة انسانية تتصل بعملها شهرياً. وهي اصبحت تتعاون مع ما يقارب الـ 400 منظمة وهيئة وجمعية، محلية ودولية، تعنى بكل انواع ملفات حقوق الانسان. يأتي كل ذلك تطبيقاً لنهج عمل وطني وانساني تعتنقه المديرية العامة للامن العام، ويمكن اختصاره بما يؤكد عليه دائماً مديرها العام اللواء عباس ابراهيم في لقاءاته مع وسائل الاعلام: "ان المواطن هو ربّ عملنا الذي يؤمن رواتبنا من خلال الضرائب والرسوم التي يدفعها، ومن ابسط واجباتنا ان نكون في خدمة ربّ عملنا، المواطن. ويجب ان لا ننظر ان يأتي هو الينا طالبا المساعدة، بل ان نذهب نحن اليه لخدمته".

”

اللواء ابراهيم: المواطن ربّ عملنا ويجب ان نكون في خدمته

“

بغرامة حدها الادنى مايتا الف ليرة والاقصى مليوناً ليرة". اضافة الى سواها من النصوص التي تؤكد ان القانون يفرض على كل مواطن الابلاغ فوراً عن اي جريمة تعرض لها او علم بها. بالتالي، ان القانون هو العمود الفقري لاستراتيجيا الشرطة المجتمعية.

■ ماذا عن واقع المؤسسات الامنية اللبنانية في ما يخص الشرطة المجتمعية؟

□ في هذا السياق يسجل للمديرية العامة للامن العام انها كانت، منذ ما يقارب الاعوام العشرة، اول مؤسسة امنية لبنانية تطلق وتطبق استراتيجيا الشرطة المجتمعية في جميع مجالات مهامها وصلاحياتها القانونية من دون استثناء. وقد نفذت المديرية العديد من البرامج والمشاريع التي يستوجبها تطبيق استراتيجيا الشرطة المجتمعية في مجالات عدة، كاستحداث العديد من وسائل الاتصال والتواصل التي وضعت في تصرف المواطنين للإبلاغ عن اي خطر او جريمة، استحداث دائرة لحقوق الانسان، اشراك المجتمع المدني في العديد من مهام المديرية العامة للامن العام ذات الطابع الحقوقي - الانساني، وسواها الكثير من المشاريع التي تصب في اطار تطبيق استراتيجيا الشرطة المجتمعية.